مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: أثر الانسحاب الامريكي من العراق على دول الخليج العربي
اسم الكاتب: أ.م.د. علي عودة العقابي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6996
تاريخ الاسترداد: 2025/04/22 04:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر الانسحاب الامريكي من العراق على دول الخليج العربي

الأستاذ المساعد الدكتور

علي عودة العقابي(*)

خلاصة

يشكّل اكتمال الانسحاب الأميركيّ من العراق تحدّياً كبيراً لأطراف عدّة متباينة ومختلفة. بيد أنّه، قبل كلّ شيء ، يُعدّ تحدّياً للعراقيّين أنفسهم كي يثبتوا قدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم وجدارتهم في حفظ أمنهم الذاتيّ ، من دون أن تستبدّ فئة بفئة ومن دون حاجة إلى دكتاتوريّة جديدة تستولي على البلد بذريعة حفظ أمنه واستقراره.

وهو أيضاً تحدّ للقوى المحلّيّة التي سمّت نفسها «مقاومة للاحتلال الأميركيّ». فإذا ما استمرّت هذه في أعمالها الارهابيّة بعد رحيل الأميركيّين، فإنه من الواضح على نحو لا يقبل أيّ شكّ أنّ ما تسعى إليه هو الاحتراب الأهليّ والعنف الخالص، فيما الجنود الأميركيّون لا يعدون كونهم حجّة يسهل التحجّج بها.

وهو كذلك تحدّ للقوى العراقيّة المتعاطفة مع دول الجوار الجغرافي، والمبالغة في التعاطف معها. فهل تستطيع تلك القوى إنشاء استقلاليّة عن هذه الدول، خصوصاً أنّ الثقل الأميركي المقابل قد زال، أم أنّها سوف تمضي في تسليم المواقع العراقيّة، موقعاً بعد آخر، للدول الاقليمية ، ومن ثمّ تبديد بقايا السيادة والاستقلال العراقيّين؟

وهو، إلى ذلك كلّه، تحدّ لإيران ذاتها التي يصحّ الشكّ بقدرتها على استيعاب بلد ضخم ومتنوّع كالعراق، ومن ثمّ على ملء فراغات القوّة التي يتسبّب بها اكتمال الانسحاب الأميركي. ذاك أنّ استمرار نهج التوسّع والقضم السياسيّين سيضع إيران وجهاً لوجه أمام قطاعات عراقيّة كانت مستعدّة، في ظلّ الحضور الأميركي، لملاينتها ومهادنتها، هذا فضلاً عن وجود قوى إقليميّة، كتركيا وبلدان الخليج العربي، لا يروق لها البتّة تفرّد إيران بالعراق وشؤونه.

وأخيراً، هو تحدّ لدول الخليج ايضا، خصوصاً منهم جيران العراق المباشرين. فمنذ حرب 2003 وهؤلاء يمارسون سياسة تنصّل حيال العراقيّين وحيال استقرارهم. وهم ما لبثوا يراقبون الأميركيّين من بعيد، لا يرغبون في فشلهم الكامل لأنّه ينقل الفوضى إلى بلدانهم، ولا يرغبون في نجاحهم الكامل في بناء حياة سياسيّة وديمقراطيّة مستقرّة يمكن، هي أيضاً، أن تنتقل إلى بلدانهم . أمّا الآن، وبعد اكتمال الانسحاب الأميريكيّ، فسيغدو من العبث المحض المضيّ في تلك السياسة السلبيّة والكسولة والسيّئة النيّة.

المقدمة :

إنّ الانسحاب يؤسّس معطى استراتيجيّاً خطيراً في أثره على الأطراف المعنيّة وفي اختباره ردود أفعالها عليه. فكيف حين يحدث ذلك في زمن الانتفاضات الشعبية العربيّة، فضلاً عن بلوغ التوتّر الغربيّ – الإيرانيّ، المحيط بالعراق وعموم منطقة الخليج العربي، حدّاً مرشّحاً في أي لحظة لأن ينقلب عنفاً مجنوناً .

عند تتبع مخطط بيانات التدخل الأمريكي في العراق منذ ربيع 2003 ، نجد أن عملية الاحتلال الأمريكي وذرائعها قد شكلت الذروة الدامية في حركة تفاعلات المشهد العراقي فمستقبل العراق بعد الانسحاب الأمريكي سيكون منعطفاًحاسماً في تاريخ العراق الجديد. فما هوتأثير ذلك على الوضع العراقي ؟ ومن ثم على وضع بلدان الخليج العربي والكلفة الأمنية والسياسية للانسحاب؟.

من الأمور التي تتطلب البحث من خلال الدراسات الاستشرافية لمعرفة ان كان انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي يعني في مضمونه انسحاباًللفتنة التي مزقت العراق وانسحاباً لعدم الاستقرار في شمال الخليج العربي؟ أم هو انسحاب للأمن في المنطقة ونهاية للفترة المريحة التي عاشتها دول الخليج العربي لأكثر من ثماني سنوات ، حين كانت سعيدة بأسقاط نظام صدام الدكتاتوري الذي طالما شكل وجوده خطرا عليها وقلقا لها، لكن يبدو إن المقدمات قد لا تشابه النتائج.

وبناءاً على ذلك سيتوزع بحثنا لتوضيح اسقاطات أو نتائج حالة أو وضع العراق بعد الانسحاب الامريكي منه . وإزاء ذلك قسمنا البحث الى اربعة محاور هي:

اولا:تكوين الخليج العربي والرؤية الغربية لأمنه.
ثانيا:الانسحاب الامريكي من العراق ونظرية الامن الخليجية.
ثالثا:المخاوف الخليجية من الانسحاب الامريكي من العراق.
رابعا: التحديات المفتوحة أمام الأمن الإقليمي الخليجي" دعوة لإعادة نظر".

أولا:تكوين الخليج العربي والرؤية الغربية لأمنه.

وصف طبوغرافيا الخليج العربي

يعد الخليج العربي بحراً شبه مغلق ويشكل مضيق "هرمز" عنق الزجاجة فيه، وهو ممر بحري حيوي وبالذات من النواحي الاقتصادية والعسكرية، ويبلغ عرضه الضيق (37 كم) تقريبا من معدل عرض الخليج الواسع (233 كم) مابين الساحل الإيراني والساحل العربي، ويبلغ طول هذا الخليج (970 كم) من نهاية شط العرب جنوب العراق مرورا بمضيق هرمز وحتى بداية خليج عمان، وفيه عدداً من الجزر شمالا جزيرة وربة، بوبيان، فيلكه ، وتع د مملكة البحرين أحد جزر الخليج وتقع في منتصفه وفي الوسط أيضا شبه جزيرة كبيرة نسبيا وهي دولة قطر ، وهناك جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإماراتية في القسم الجنوبي منه وقد احتلتها إيران عام 1971، ويتصف الساحل الغربي من الخليج العربي بالانبساط وكثرة الخلجان وتمركز المناطق النفطية في "عمان، دولة الإمارات العربية، قطر، العربية السعودية، البحرين، لكويت"، ويتصف الساحل الشرقي من الخليج العربي كحافة هضابية وعرة نسبيا وعلى مقربه منه عدد من الجزر المهمة كجزيرة خرج النفطية وسيرين ولاراك، وتتصف أعماق مياه الخليج بأنها محدودة ومتباينة وتكون أكثر عمقا في الجنوب والوسط وتقل عمقا كلما اتجهت شمالا عند مضيق "هرمز" ويبلغ أقصى عمق (90 م) وأدنى عمق قرب الساحل العراقي (18م)، في حين عمق المياه في خليج عمان يتراوح من (1800م) إلى (3240 م) وتقل شفافية مياه الخليج أيضا وتحتاج إلى الإرشاد الملاحي كثيرا كلما تقدمنا نحو الشمال، إلاّ أن خط عمق مياه الخليج أقرب للجانب الإيراني بمعدل بعد (17كم)، أما من الجانب العربي حيث يكون ببعد (95 كم) [1] وفي المقارنة الجيوبولتيكية لضفتي الخليج العربي بشكل مجرد تبدو وحدة التكوين السياسي والجغرافي للساحل الشرقي للخليج العربي دولة واحدة، وعكس ذلك نجده في الساحل الغربي منه عدد اً من الدول

العربية، وتلك إفرازات الاحتلال البريطاني وغايات تقسيمه للمنطقة لإغراض فرض الهيمنة الاستعمارية في حينها، ناهيك عن حجم المنشآت النفطية الهائلة في الجانب العربي والمرتكزات الاستثمارية الأجنبية والتي تشكل نقاط ضعف كأهداف عسكرية هشة كونها ترتبط سياسيا واقتصاديا بالمصالح الأميركية والغربية على عكس الجانب الإيراني الذي يتمتع بتجانس جيوبوليتيكي على ضفته كونها دولة واحدة [Ï].

رؤية الغرب الاستراتيجية لتهديدات الأمن

يخشى المنظرون والخبراء الغربيون ولاسيما الأمريكان منهم ، وخاصة "بنوك الفكر" وصانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية من تهديدات وشيكة ومحتملة في الخليج العربي الذي يحتوي على المصالح النفطية والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة على بقعه المختلفة، وأن صيغة التعامل مع التهديدات الماثلة والمحتملة في سياقات معادلة الأمن الخليجي أصبحت تحتاج إلى المزيد من عمليات المراجعة والتقويم ، وهنا الإشارة إلى التداعيات الجيوسياسية والعسكرية والأمنية لغزو العراق كونه بنظرهم عد خطأ استراتيجياً فادح اً ارتكبته الولايات المتحدة والغرب أخل بمعادلة التوازن الدولي والإقليمي وترك المنطقة تتعرض لمخاطر كبرى تمس وجود تلك الدول ومصالحها المشتركة ونسيجها الديموغرافي ومستقبلها كدول متماسكة[Ð].

يرى المنظر الاستراتيجي الأمريكي "أنتوني كوردسمان" بأن الخليج العربي أصبح لا يواجه التهديدات النظرية المجردة وإنما تهديدات حقيقية أصبحت تقع ضمن مرتبة المخاطر الحقيقية والوشيكة الوقوع وأدرجها كما يأتي[Ñ]:-

- الخطر العسكري التقليدي- الحروب.
- خطر الحرب اللامتماثلة- التنظيمات المسلحة.
- خطر الصواريخ والقدرات النووية الإيرانية.
- خطر عدم استقرار العراق.
- خطر مشاكل الطاقة.
- خطر انكشاف البنى التحتية.
- خطر الإرهاب السني والشيعي .

• خطر تزايد العمالة الأجنبية لجهة تشويه القوام الديموغرافي الخليجي.

يقول "كرودسمان" على دول الخليج العربي أن تقوم بحشد وتعبئة الموارد لتطوير قدراتها الردعية والدفاعية ويفصل كوردسمان امن الخليج عن منظومة الأمن القومي العربي؟، وبالتأكيد هنا صناعة خلق الانطباعات في محاولة لممارسة سياسة الخوف وتصنيع التخويف الذي يؤتي أكله بشراء الأسلحة والاعتدة والقطع الحربية، ناهيك عن تعزيز الهاجس الأمني المبني على زيادة حجم المرتزقة، والذي ينعش خزائن شركات الخدمات الخاصة الأمريكية، ويغفل بذلك النزعة العسكرية الامريكية، واستمرارها في إذكاء الحروب، والتي أوصلت المنطقة الى أطلال خائرة تتطلع الى الغرب وامريكا لتؤمن حماية أوطانها وشعوبها، بعد أن كان مثلث القدرة العربية متماسك اً. وكان العراق حجر الزاوية في بناء التوازن العربي والإقليمي، ويشكل عنصر مهماً في الأمن القومي العربي، كما أن غياب العراق القوي أتاح برضا وبمباركة امريكية لإيران واسرائيل ان تعبث وتشاغب عسكريا لتزرع الخوف والهلع لدول اعتادت ان توكل مهام الدفاع عن أراضيها إلى حلفائها، وهو خلل إستراتيجي لن تتم معالجته[Ò]، وقد انطلق كوردسمان من خلفيته وعقليته الامريكية التي تصنع العدو الوهمي وبالوقت نفسه لا تخلو محددات الخطر من الإشارة الإستراتيجية إلى الإسلام بوصفه الإرهاب وقد قسمه عموديا الارهاب السني والشيعي ، وتلك مفردات فلسفة صدام الحضارات ل"صموئيل هنتنغتون" والتي تفضي بالحرب العالمية الثالثة ضد الإسلام [Ó]، وابرز شواهدها غزو أفغانستان والعراق، وهنا يعطي "كوردسمان" إيحاء اً إدراكياً على وفق فلسفة تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، ويركز حصراً على أمن الخليج العربي بما يؤدي إلى فصله عن الأمن القومي العربي ، وفقاً لأسلوب فصل وعزل الجزء عن الكل ، وتلك سياسة "فرق تسد" ، وتناسى بان الجيوش التقليدية انتهى امرها في ظل ظاهرة الجيوش الذكية ، وكان غزو العراق دليلاً قوياً على ذلك، وكذلك الحرب اللامتماثلة لتوجد ملامحها في الخليج أيضا، و ما برز مؤخرا من ظاهرة الحوثيين في اليمن، كما أن خطر عدم الاستقرارفي العراق كان ناتجاً عن النهج الاستراتيجي الذي مارسته الولايات المتحدة في العراق وسياساتها الدموية وفلسفتها التقسيمية، لتعزز بقاء مصالحها لأمد أطول ، خصوصا سياسة التقسيم الطائفي والاثني للعراق، والتي مارسته الدوائر الأمريكية السياسية والعسكرية بناء على توصيات بحثية من مراكز البحوث الأميركية عبر الأدوات السياسية المرتبطة بأجندات أجنبية

وإقليمية[Ô]، واكد كوردسمان ان تهديدات الأمن في الخليج العربي ستزداد بعد الانسحاب الامريكي من العراق في ظل تطور الصواريخ الإيرانية وهي مخاوف حقيقية. ولكن ترسانة إيران التسليحية هي بالأصل غربية وأمريكية ومن يزودها بالسلاح هم الدول الكبرى وعدد من الشركات الأمريكية، وبمقارنتها بترسانة السلاح الإسرائيلي نجد التفوق التسليحي الإسرائيلي مضاعفاً لذلك لا يعد كوردسمان خطرا، ناهيك عن التلاعب بالمصطلحات بتعبير انكشاف خطر البني التحتية، والجميع يعلم ان الولايات المتحدة عندما غزت العراق دمرت بنيته التحتية بالكامل، وكيف من يدمر الكتف الشمالي للخليج العربي عن عمد ، يصدر هواجس خوف على المنطقة [Õ]؟ وهو لا يزال في طور التهديم الشامل وتغير ثقافة المنطقة ومنظومة قيمها، علاوة على ذكر مخاوف تزايد العمالة وتلك مرتبطة بالأزمة المالية ونوع الشركات التي يفترض أن تعمل وتعيش طفيليا على ثروات المنطقة، وكذلك الطاقة في منطقة الخليج بالكامل تتحكم بها الولايات المتحدة الأمريكية ، (النفط والغاز) صناعة وتسعيرا وتسويقا و نقلا ، جميع تلك المخاوف التي أبداها كوردسمان تشكل هواجس عسكرية ذات منحى استراتيجي بالرغم من تواجد اكبر شبكة قواعد وتسهيلات عسكرية أمريكية على ارض الخليج العربي وبضمنها العراق ، وتشكل بمجملها تمركزا عسكريا استراتيجيا في العالم.

دراسة "المكتب الأمريكي للمخابرات البحرية"

أشارت دراسة كان قد أجراها "المكتب الأمريكي للمخابرات البحرية" مؤخرا، إن إيران أعادت هيكلة قواتها البحرية بشكل أكثر انتشارا في الخليج العربي وبما يتلاءم مع التمدد والتوسع الإيراني في الخليج، وأوكلت المسؤولية الكاملة عن العمليات الحربية في الخليج العربي للحرس الثوري الإيراني، الذي بات يتحكم بالسياسة الخارجية الإيرانية والعسكرية منها، وذكرت الدراسة رصد تمدد للقوات البحرية التابعة لفيلق الحرس الثوري واستخدام زوارق الهجوم السريع وصواريخ كروز في مضيق "هرمز"، وقد وسع تدريجيا من قدراته البحرية على مدى سنوات من خلال دمج تصميمات وتكنولوجيات صينية وكورية شمالية وإيطالية سواء عسكريا أو تجاريا ، وهو الآن ينشر بعضا من أسرع الزوارق البحرية في الخليج كنوع من استعراض العضلات العسكري أو ظل المناورة العسكرية ذات الرسائل السياسية، ويحاول الحصول على سفن بحرية تعمل "بلا أطقم" وبالتأكيد

هذا مجاف للحقيقة ويدخل ضمن استعراض الخوف وصناعة التخويف لدول الخليج العربي وصناعة العدو الوهمي وتضخيم قدراته كما حصل مع العراق، واستندت الدراسة إلى تصريحات أدلى بها زعماء إيرانيون أشاروا إلى أنهم "يبحثون إغلاق أو السيطرة على "مضيق هرمز" وإن ذلك يسبب "خسائر اقتصادية هائلة وتعطيل الحركة الملاحية الدولية وتلك حقيقة عسكرية اقتصادية،" ورصدت الدراسة قيام البحرية الإيرانية بتشغيل سفن حربية تقليدية كبيرة قادرة على القيام بدوريات ومهام مطولة في المياه المفتوحة، وأكدت الدراسة أيضا إن للحرس الثوري سفنا أصغر وأسرع حيث تم شراء زوارق سريعة من شركة "فابيو بوتزي" الايطالية للزوارق السريعة في أواخر التسعينيات، وتبلغ السرعة القصوى لتلك الزوارق (60 أو 70) عقدة وربما تكون تلك السفن صغيرة لا يتعدى طولها (17) مترا لكنها مزودة بطوربيدات وصواريخ كروز إيرانية الصنع "كوثر" مضادة للسفن، ولا توجد مقارنة بين القدرات البحرية الأمريكية والإيرانية فان البون شاسع ولا يمكن المقارنة بالعدد وحجم التطوير الذي بلغته أمريكا بهذا المجال .

علما أن عملية إعادة تنظيم البحرية الإيرانية بدأت عام 2007 وشملت فتح قواعد جديدة لقوتي البحرية اللتين عادة ما كانتا تتشاركان العمليات في بحر قزوين والخليج وخليج عمان وجرت الإشارة إلى توغل القوات البحرية الإيرانية بأسلحتها البحرية داخل خليج عمان في إطار إعادة التنظيم في العام نفسه في ظل التواجد البحري الأمريكي هناك[Ö] .

دور إيران الاقليمي في المنطقة

أضحت إيران بعد الإطاحة بنظام "مصدق" ورقة ضغط أمريكية بطابع إقليمي واسند إليها دور شرطي الخليج خصوصا في سبعينيات القرن الماضي ، وكان الشاه رجل أمريكا بامتياز،وسعت أمريكا إلى تطبيق ستراتيجية التواجد في الخليج العربي، عبر تطبيق إستراتيجية الأمن القومي رقم 200 لعام 1974 ، والتي تفضي بالتدخل العسكري لحماية منابع النفط في الخليج، وشكلت على ضوئها الفرقة (83) مارينز للتدخل السريع لهذا الغرض، وبرزت معضلة أساسية أمام صانع القرار الأمريكي وبمحورين الأول ترميم انهيار الكيان الصهيوني على اثر هزيمته في حرب تشرين1973 ،وأضعاف أقطاب الصراع العربي الإسرائيلي، وبذلك برزت فكرة صدام الدول وخلق بيئة حرب بين العراق وإيران من خلال إثارة الفتن الطائفية والشحذ المذهبي

السياسي، ودفع نظام صدام لإعلان الحرب، وسرعان ما بدأت الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 ، والتي تمخض عنها تشكيل مجلس التعاون الخليجي في 25 أيار عام 1981 لتجزئة الدفاع العربي المشترك، وسهلت تواجد القطعات البحرية الأمريكية في مياه الخليج العربي بشكل رسمي، علما أن إيران رفضت إيقاف الحرب عام 1982 بعدما أعلن العراق إيقاف إطلاق النار وسحب قواته إلى الحدود الدولية، واستمر سيناريو الحرب لثماني سنوات حتى تكامل الوجود الحربي البحري الأمريكي في الخليج العربي [ÎÍ]، وبعدها أوقفت الحرب المجنونة بارا دة سياسية أممية أمريكية ،بينما استمر مسلسل الاستنزاف العسكري والاقتصادي للعراق، خصوصا بعد احتلال العراق للكويت ، والحصار الاقتصادي والتجريف الجيوبولتيكي، وانتهاء بغزو العراق2003 ، وهنا كان الدور الإيراني محوريا و مهماً وفعالا بمساعدة القوات الأمريكية بغزو العراق ، فضلاً عن إسنادها في ترصين تواجدها العسكري والسياسي فيه ،وإطلاق اليد لها لتمارس دور الشرطي في المنطقة، والذي يتطلب جهد الدول الكبرى وبالذات الولايات المتحدة للحد منه، ليس بالضرورة تأتي التطبيقات متسقة مع مراحل التنفيذ ،خصوصا أن إيران لها تطلعات سياسية تعتمد على إيديولوجيا خاصة بها، ولها أطماع خارج قواعد اللعبة متأتية من قدراتها العسكرية المتنامية، والتي باتت تشكل قوة عسكرية لا يستهان بها على الصعيد الإقليمي، وعززتها بتطوير القدرة النووية والصاروخية ، واتجهت إلى أساليب القضم الجيوبولتيكي عبر نفوذها الإقليمي في العراق ، وكذلك النفوذ الليبرالي في أفريقيا والعالم العربي، وبرزت الاختلافات الإيرانية الصهيونية على الغنيمة العربية في ميداني النفوذ والسيطرة وسرعان ما اتجهت إيران للتأثير على أمريكا والإيحاء لها بأنها لاعب جيوستراتيجي في المنطقة ومحور جيوسياسي عالمي وباستخدام الملف الأمني والسياسي العراقي، بغية تمرير ملفها النووي وما يرافقه من صفقات أخرى [ÎÎ].

ساهمت إيران وبشكل غير مباشر في غزو العراق، وأفصح علنا عن هذا التعاون "محمد علي ابطحي"نائب الرئيس الايراني للشؤون القانونية والبرلمانية في كانون الثاني 2005 عندما قال لولا إيران لما تمكنت أمريكا من احتلال العراق وأفغانستان [ÎÏ]، وتلك التصريحات تناولتها وسائل الإعلام، وأقرتها الوقائع على الأرض ومثبتة كحقائق تاريخية، وكان الاتفاق الإيراني الأمريكي عميقا نظرا لتقاطع المصالح التوسعية على ارض العراق .

وازاء ذلك الامر سعت دول الخليج ولاسيما المملكة العربية السعودية الى التدخل في العراق لمواجهة النفوذ الايراني،الا أن تدخلها لم يثمر البناء للعراق وانما الدمار واصبح العراق ساحة لصراع وتنافس إيراني – سعودي.

لذلك نجد أن سيناريو الخوف وصناعة الانطباعات التي روجها الغرب بغية تعزيز الهيمنة العسكرية من خلال مخاوف الحرب، والتي تلقي ب ظلالها على الإرادة السياسية والاقتصادية في الدول العربية، وكذلك الخليجية، وبما يتسق مع توصيات الخروج من الأزمة المالية والعجز والدين المالي والتي تعصف بأمريكا من جراء غزو واحتلال العراق وأفغانستان، ونقف أمام المعطيات كافة ونطوعها للخروج باستنتاجات حقيقية، هل يوجد خطر حقيقي يستهدف دول العالم العربي والإسلامي؟، الإجابة نعم أن الخطر الحقيقي ينبع من الخلاف والاختلاف السياسي، وشكل التحالفات الدولية والإقليمية التي تعد قطبية غير مرنة، وأسبقية الأمن القومي العربي،وضرورة التوازن الإقليمي، وكذلك خطورة الحقائق الجيوبولتيكية التي أفرزتها الحرب ضد العراق وانهيار قدراته الأساسية والحربية منها، والتي خرقت جدار الصد العربي، كون العراق يشكل الكتف العالي والسد المنيع أمام الأطماع الأجنبية والإقليمية. خصوصا أذا علمنا أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة الكبرى ،والتي تمتاز بقدرات حربية فائقة كالغواصات النووية والطرادات والمدمرات، وتستطيع أن تبيد جميع تلك الأسلحة والزوارق التي ذكرتها الدراسات الخاصة والتقارير. وفي ميزان التفوق العسكري لا يمكن أن تحقق إيران أي تفوق عسكري تقليدي سواء كان بري اً أو جوياً أو بحرياً، وتمتاز البحرية الأمريكية بخبرة كبيرة وواسعة في الحرب البحرية[ÎÐ].

يشكّل اكتمال الانسحاب الأميركيّ من العراق تحدّياً كبيراً لأطراف عدّة متباينة ومختلفة. بيد أنّه، قبل كلّ شيء آخر، يُعدّ تحدّياً للعراقيّين أنفسهم كي يثبتوا قدرتهم على إدارة شؤونهم بأنفسهم وجدارتهم في حفظ أمنهم الذاتيّ، من دون أن تستبدّ فئة بفئة ومن دون حاجة إلى دكتاتوريّة جديدة تستولي على البلد بذريعة حفظ أمنه واستقراره.

وهو أيضاً تحدّ للقوى المحلّيّة التي سمّت نفسها «مقاومة للاحتلال الأميركيّ». فإذا ما استمرّت هذه في أعمالها الارهابيّة بعد رحيل الأميركيّين، فإنه من الواضح على نحو لا يقبل أيّ شكّ أنّ ما تسعى إليه هو الاحتراب الأهليّ والعنف الخالص، فيما الجنود الأميركيّون لا يعدون

كونهم حجّة يسهل التحجّج بها.وهو، إلى ذلك كلّه، تحدّ لإيران ذاتها التي يصحّ الشكّ بقدرتها على استيعاب بلد ضخم ومتنوّع كالعراق، ومن ثمّ على ملء فراغات القوّة التي يتسبّب بها اكتمال الانسحاب الأميركي. ذاك أنّ استمرار نهج التوسّع والقضم السياسيّين سيضع إيران وجهاً لوجه أمام قطاعات عراقيّة كانت مستعدّة، في ظلّ الحضور الأميركي، لملاينتها ومهادنتها، هذا فضلاً عن وجود قوى إقليميّة، كتركيا وبلدان الخليج العربي، لا يروق لها البتّة تفرّد إيران بالعراق وشؤونه.

ثانيا:الانسحاب الأمريكي من العراق ونظرية الامن الخليجية.

نظرة تاريخية إلى مسالة الأمن في منطقة الخليج العربي نلاحظ أن دول الخليج العربي أعربت عن تمسكها بمبدأ الأمن الجماعي منذ عقود طويلة ، ولأنها أدركت بوقت مبكر أن مثل هذا المبدأ هو شكل من أشكال التعاون الدولي ويؤدي بالنتيجة إلى الاندماج أو التكامل ، فقد عملت هذه الدول قبل حوالي العقدين على إنشاء مجلس التعاون الذي تبنى تحقيق الأمن المشترك عن طريق إستراتيجية أمنية لها جانبان ، داخلي من خلال الاتفاقية الأمنية وخارجي عن طريق تنسيق السياسات الدفاعية ودعم القدرات العسكرية وإجراءات التدريبات المشتركة في نطاق برامج ذراع المجلس العسكري (قوات درع الجزيرة) .

ومع تطور مفهوم الأمن القومي وعناصره ومقوماته على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية أدركت دول الخليج هذا التطور وباتت رؤيتها للأمن القومي لا تقتصر فقط على القدرات العسكرية لصد العدوان أو تحقيق الشعور بالأمن ، بل منسجمة ومتوافقة مع حاجتها الفعلية للأمن وما هو معمول به في دول العالم المختلفة ، وأصبحت مس ألة تامين دولها من الداخل وحمايتها من التهديد الخارجي بما يكفل لشعوبها حياة مستقرة توفر لها أسباب النهوض والنمو والتعبير عن هويتها بين الأمم وممارسة حريتها في استغلال طاقاتها البشرية وثرواتها المعدنية والطبيعية للوصول إلى تحقيق أهدافها في التقدم والازدهار والسلام ، هي من ابرز عناصر التطور الاستراتيجي في مفهوم الأمن الخليجي ، وبهذا المعنى وسعت مفهومها للأمن ليتعدى الجانب العسكري إلى نظرة إستراتيجية شاملة تعكس تطلعات شعوبها لتحقيق أمنها القومي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية .

ولوعدنا إلى ديباجة النظام الاساسي لمجلس التعاون الخليجي لعام 1981 وأهدافه ، لوجدنا أن هذا المجلس تأسس ليكون نواة لتنسيق المواقف الخليجية تجاه القضايا المشتركة التي تدور في المنطقة وعلى مستوى العالم. من هنا يمكن القول أن نشأته الأولى كانت لمواجهة تداعيات الحرب العراقية الإيرانية المجنونة التي دامت ثمانى سنوات .

ومع تطور الأحداث في المنطقة، بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، واستفادة إيران من هذا الاحتلال من خلال تدخلها المستمر في العراق والمنطقة وانسحاب القوات الأميركية من العراق ، جعل دول مجلس التعاون الخليجي تفكر في مس ألتين مهمتين تتعلقان بإستراتيجية المجلس للمرحلة القادمة بكل ما فيها من تطورات واحتمالات على الأصعدة العربية والإقليمية والدولية .

الأولى – تطوير مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي لحفظ استقرار شعوب ودول المجلس، خصوصاً بعد انتفاضات الجماهير العربية الأخيرة في المنطقة العربية وخاصة في البحرين واليمن والتي يعتقد مسئولون في المجلس أن إيران لها دور في أحداث البلدين ، ولذلك فأن الخيار الأفضل لدول مجلس التعاون الخليجي هو إقامة اتحاد أو وحدة خليجية كونفيدرالية، وهو خيار الحد الأدنى للوصول إلى اتحاد فيديرالي يرقى إلى طموحات وتطلعات شعوب دول مجلس التعاون الخليجي ..

الثانية – توسيع مجلس التعاون ليشمل الأردن والمغرب وربما العراق واليمن ومصر وأقطار أخرى خلال العقد الحالي من القرن الحادي والعشرين على خلفية التطورات السياسية والاقتصادية الحالية والمستقبلية في المنطقة والعالم[ÎÑ].

وفي إطار هذه الإستراتيجية فان مجال الأمن القومي الخليجي سيشهد توسعا وتطورا مهما لا يقف عند حدود تنمية القوة وتعزيز الحضور الخليجي لخلق مزيد من التأثير في الفضاءين الإقليمي والدولي ، بل إن خطوة مثل هذه تكوِّن منظومة دولية متجانسة فكراً وسلوكاً لكونها تمثل ثقلا عربيا لما تملكه من فكر سياسي ثابت ، فخطوة التوسيع ، التي تع د إحدى إفرازات تطور مفهوم الأمن القومي الخليجي، تطلق من الناحية الجيو إستراتيجية مشروعاً سياسياً وامنيا واقتصاديا عربياً شاملا يحسن التعامل مع المشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف المنطقة العربية.

فضلا عن ذلك فان دول الخليج العربي لاتربط بين أمنها والأمن القومي العربي ولاترى فيهما أمنا واحدا مشتركا لمواجهة التحديات والتطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة ، التي جعلت مصالح هذه القوى تتشابك في أحيان وتتقاطع في أحيان أخرى ، فقد قدرت دول مجلس التعاون أن لا بديل عن تطوير نظرية أمنية خليجية تشكل حضورا ميدانيا فاعلا تعتمد عليه دول مجلس التعاون من خلال انتهاج الدفاع الذاتي وتنويع مصادر الدعم سواء بتنويع القوة البشرية، أو تنويع مصادر التسليح والتوجه إلى الصين وروسيا إلى جانب الاعتماد على أمريكا وفرنسا وبريطانيا ودول عربية وإقليمية وأوربية أخرى .

وفي ضوء التوقعات المحتملة على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية إقليميا ودوليا فانه ينتظر أن يشهد ميزان القوى في الخليج إعادة هيكلة جذرية. ان التحديات الأمنية الجديدة ستفرض تغييرات عميقة في الإقليم ، في ضوء ذلك سيتغير الدور العسكري الأمريكي في العقد القادم وكذلك هيكل وطبيعة العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الإقليميين ، كذلك تغيرت بيئة التهديد في المنطقة بعد احتلال العراق وبات أخطر التهديدات الأمنية للخليج هي تلك التي تؤثر في الأمن الداخلي مثل انهيار الدولة أو الإرهاب العابر للحدود وتعاظم دور القوى الاقتصادية العالمية واحتمالات تأثيرها على منطقة الخليج ، لذلك فان الاستقرار الإقليمي، والخليجي خاصة، سيظل أمرا مهما وحيويا لاستقرار الاقتصاد العالمي في المدى المنظور ، فضلا عن استمرار الاعتماد الأمريكي على إمدادات الطاقة الخليجية ، ووجود مصالح قومية وحيوية لكل من الهند وباكستان والصين واليابان في المنطقة بالمثل . والذي يؤيد وجهة النظر هذه هو أن إستراتيجية إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما تنظر إلى أمن الخليج ضمن المنظومة الإقليمية الأشمل، التي تبدأ من ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في العراق بعد إتمام الانسحاب الأميركي منه نهاية العام 2011، والتوصل لتسوية مع إيران بشأن ملفها النووي لاسيما وأنها ممسكة بملفات أخرى غاية في الأهمية، فضلاً عن الحرص على تحقيق إنجاز في أفغانستان، هذه المعطيات تدفع الولايات المتحدة للتفكير في مفاوضات أو حوار شامل حول الترتيبات الأمنية في الخليج .

ولما كان الأمن القومي يرتبط بشكل عام بسياسة الدول ومواردها وإمكانياتها ويهدف إلى حماية مصالحها وأهدافها وبنيتها الداخلية والخارجية، فان دول مجلس التعاون الخليجي تعمل

على وضع الحدود التي تتعامل بها مع الآخرين على وفق إستراتيجية المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القرار الوطني، في الوقت نفسه تسعى دول الخليج العربي، عبر كل الوسائل الممكنة، لوقاية أمنها الداخلي من كل أشكال التدخل الخارجي – وخاصة الإيراني– وهي تدرك جيدا أن الاستقرار في منطقة الخليج يرتبط، إلى حد بعيد بتنقية الأجواء العربية، وإقامة علاقات إقليمية متوازنة تحفظ مصالح دول الإقليم كافة.

وهذا يفسر ما ذهب إليه الدكتور ظافر محمد العجمي في حديثه عن إيران وتأثيرها على الأمن في منطقة الخليج العربي ، بقوله (ربما لا يصلح استهلالا القول حاليا إننا نعاني من الرهاب أو الفوبيا Phobia من إيران ، لكنها الحقيقة الحادة، ففي فوبيا القلق يكون المريض مدركا بأن خوفه غير منطقي ، وقد استثمرت طهران رهابنا بإرهابنا بغير منطق ونجحت رغم ارتكازها على رؤية مبنية على مسلمات خاطئة) ثم يضيف (لقد فشلت طهران عملياتيا، فاستغلت الفوبيا كأداة حقن لأنماط الرهاب اللامنطقي و تعميقه بمنهجية مؤسسية بأشكال متعددة) وأشار إلى تقييم تقرب إيران الحالي كفوبيا تحكمه المرحلية ،حيث لا ينكر دور الهاجس التاريخي منها في نظرية الأمن الخليجية ،و ليس ما يجري إلا قناعا تخفي خلفه شعورا بعدم الأمان نتيجة ما حققته دول الخليج من اختراقات مشهودة ضد التدخل الإيراني وعلى نطاقات متعددة[ÎÒ].

ومما تقدم يمكن اختصار البعد الشامل لنظرية الأمن الخليجية بالاتي :

1 – الأمن الداخلي وقد أكد عليه المؤتمر الأول لوزراء داخلية مجلس التعاون المنعقد في الرياض في 23– 24 شباط 1982، الذي درس توصيات لجنة الخبراء بشأن إعداد اتفاقية أمنية شاملة .

2 – أمن النظم السياسية ويتحقق ذلك بالتأكيد على روح التضامن والارتباط بين الحاكم والمحكوم وإحساس المواطن بالانتماء لوطنه وأمته ، وتوسيع قاعدة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في جو تسوده روح الشريعة الغراء في الحكم والإدارة .

3 – صيانة البنيان الاجتماعي للمجتمعات العربية الخليجية بالمحافظة على التقاليد العربية الإسلامية، والقضاء على أخطار القيم الوافدة التي تجلبها العمالة الأجنبية غير العربية في دول الخليج .

4 – إشاعة روح الانسجام السياسي بين أعضاء مجلس التعاون، وذلك بالحرص على فض ما قد ينشأ بينها من منازعات بالطرق السلمية، مثلما رأينا بصدد الوساطة في الخلافات بين قطر والبحرين حول جزيرة حوار .

5 – ترى دول الخليج العربي أن أمن الخليج هو أمنها كدول وهو جزء من الأمن القومي العربي ، بالإضافة إلى حماية وتأمين الممرات المائية التي تعد الشريان الحيوي لنقل البترول ، ولما لهذه الممرات المائية الدولية من أهمية اقتصادية فإن ضمان أمنها وحمايتها يكون بالاشتراك مع الجماعة الدولية ودول الخليج ، وتتبنى دول مجلس التعاون مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحل الخلافات بالطرق السلمية ومبدأ التعايش السلمي والأمن الجماعي لدول مجلس التعاون وإبعاد المنطقة عن النفوذ الأجنبي وتبني سياسة الحياد .

6 – هناك رؤى أمنية متباينة للأمن على جانبي الخليج (إيران ودول مجلس التعاون الخليجي) ففي حين تنتقد إيران مبدأ الاعتماد على قوى خارجية لتحقيق الأمن ولعملية توازن القوى ، ترى دول الخليج العربية أن هذا ضروريا في المرحلة الراهنة نظرا لعدم التكافؤ في الموازين بين الطرفين خاصة بعد الحديث عن مسعى إيراني لامتلاك السلاح النووي.

ولنا رأي حول هذا الجانب المهم ، فقد يكون هذا الاعتماد على القوى الخارجية (وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية) هو اعتماد مؤقت ريثما تتم إجراءات تطوير القدرات الذاتية الخليجية في المجالات المختلفة بالتزامن مع توسيع مجلس التعاون ليشمل الأردن والمغرب ومصر والعراق وربما دول أخرى ، وعندها ستكون قدرات المجلس مؤهلة لحماية المصالح الإستراتيجية لدول الخليج العربية ضد أي تهديد خارجي دون الاستعانة بالقوى الأجنبية . وأساس هذا التطور كما يراه الباحث هو امتلاك دول الخليج ، بعد التوسيع ، لقدرات هائلة في المجالات التكنولوجية والبشرية والعسكرية والاقتصادية والأموال والأيدي العاملة والمياه ، مما يوفر كل عناصر بناء الأمن القومي المعروفة والتي اشرنا إليها سابقا ومن مصادر وموارد عربية خالصة.

7 – إن استقرار الأوضاع في العراق وإقامة نظام سياسي بعيدا عن الطائفية والتدخل الإيراني، شرط ضروري لخليج آمن ومستقر وهذا يتطلب إيجاد توازن في العلاقات الدولية والإقليمية والعربية لإعادة إعمار العراق كي ينعم بالحرية والديمقراطية والسلام والابتعاد عن إستراتيجية الثار والانتقام

ضد سياسات سابقة كي يتبوأ مكانته الطبيعية في دعم امن الخليج العربي والأمن القومي العربي، وحسب الرؤية الأمريكية فان الولايات المتحدة تسعى من جانبها أيضا لتقديم المساعدات في هذا المجال، ليستعيد العراق دوره الإقليمي كموازن تقليدي لإيران حفاظا على التوازن الاستراتيجي في المنطقة .

ويترافق هذا مع احتمال بقاء تواجد عسكري أميركي في العراق وعدم الاكتفاء بالقواعد والتسهيلات الخليجية الراهنة للقوات الأميركية في دول مجلس التعاون، وهو التواجد الذي غالبًا ما سيتضمن إقامة قواعد عسكرية أميركية على النحو الذي نظمته الاتفاقية الإطارية للتعاون والتنسيق الدفاعي بين العراق والولايات المتحدة والموقعة في تشرين الثاني عام 2008 .

8 – استمرار المساعدات الخليجية للدول العربية والقضية الفلسطينية مس ألة مهمة في تعزيز العلاقات العربية العربية فضلا عن كون هذه المساعدات تشكل حافزا قويا لدى هذه الدول وشعوبها للاهتمام بأمن الخليج العربي والارتفاع إلى مستوى المسؤولية في تحمل دورها تجاهها.

ثالثا: المخاوف الخليجية من الانسحاب الامريكي من العراق.

من المعروف ان هناك اتفاقية أمنية وقعت بين العراق وبين الولايات المتحدة الأمريكية في 13 كانون اول عام 2008 تم علي اثرها انسحاب القوات الأمريكية من المدن العراقية في 30 حزيران عام 2009 تمهيدا لانسحاب القوات القتالية من العراق آب2010. وهو ماحصل فعلا. فكيف سيكون أثر الانسحاب الأمريكي وهو الذي افرز عند تدخله للاراضي العراقية نارا ملتهبة وحربا دامية اغتالت كل شيء حي في جميع المدن العراقية؟.

لن يكون انسحاب الأمريكان كذلك لانه سيكون انسحابا من نوع آخر ذا تأثير مختلف .فهل سيعني انسحاباً للفتنة التي مزقت العراقيين؟ انه سيعني انسحاب اً لعدم الاستقرار الذي شمل شمال الخليج العربي؟ انه سيعني انسحاباً للأمن من المنطقة كلها؟ على العموم ان الولايات المتحدة الأمريكية ستترك العراق تحت شواغل ثلاث:

1 – استمرار الوضع الراهن ومن ثم عدم الاستقرار واستمرار الاخفاق في تشكيل حكومة عراقية مستقرة، وضياع معاني نتائج الانتخابات النيابية بين الكتل السياسية وزيادة تعقيد المشهد العراقي لتشرذم القوى السياسية وانعدام الثقة بين جميع الفرقاء، وتضارب المصالح الوطنية أو الخاصة فيما

بينها، ومع دول الجوار، فضلاً عن المصالح الامريكية والصراعات الطائفية، واستمرار غياب الدور العربي هناك.

2 – أحلام أو أماني استعادة الدور الطبيعي للعراق كدولة عربية إسلامية رئيسة على الصعيدين الإقليمي والدولي ، بقيادة وطنية مخلصة تعمل على توحيد الصفوف العراقية تحت مظلة وطنية ديمقراطية محايدة ونزيهة مستقلة بعيدة عن التدخلات الاقليمية كانت أو الدولية وفي انتظار دعم عربي فعال عادل.

3 – المخاوف من عودة او استمرارالفوضى سواء في الكتل السياسية المحتدمة الصراع من اجل مصالحها الضيقة او لشخوص حالمين بمركزية تتجاوز الدولة المركزية في دعوتهم لتقوية الاقاليم أو استقلالها مما يؤدي إلى انهيار الدولة بل تفتيتها إلى دويلات وهياكل طائفية وعرقية وايضا جعلها ارضا خصبة لبذور عدم الاستقرار في المنطقة.

ويبقى القلق المشروع خليجيا حول نتائج الانسحاب الأمريكي ومدى تأثيره على الدول الخليجية أمنيا وسياسيا واقتصاديا لان سقوط العراق من المعادلة الأمنية الخليجية سيعني تغييرا في الميزان العسكري واطلاق يد دول اقليمية ترفض بناء القوات العسكرية العراقية بحجة انها تهدد امنها الوطني وينضم إليها في هذا الامر كل من داخل العراق ذاته وإسرائيل ،وفي ظل العجز والفشل الحكومي العراقي تجاه بناء القوات الامنية سيشكل بكل تأكيد الانسحاب الأمريكي فراغا امنيا علي الصعيدين الداخلي والخارجي.

وفي ظل الصراع الأوروبي الأمريكي تجاه الطموح الايراني بحثت ايران عن تكتيك يسمح لها بنقل تلك المواجهة إلي ارض معركة لايفضلها العدو وليس افضل من المنطقة الشيعية في جنوب العراق والواقعة علي منطقة النفط الخليجية المحببة لقلوب الأمريكان.

إن احتمال استمرار حالة عدم الاستقرار أو الأزمة الممتدة في الاحتمالية الاولى أو تتحقق احتمالية الفوضى الثالثة كنتيجة للإنسحاب الأميركي من العراق يعني حكومة عراقية عاجزة، قد تبحث عن مخرج لكبواتها بخلق خلافات حدودية لا نهاية لها مع الحلقة الأضعف في المحيطين بالعراق، وبالطبع ليس الاقرب الا دول الخليج ومن المعروف ان استراتيجية الامن ال قومي الأمريكية لعام 2010[16] قد قامت فيما يخص العراق، عل ى ثلاثة محاور، هي: إنجاز المرحلة

الانتقالية ونقل الأمن ليكون من مسئولية العراقيين، ووقف العمليات القتالية في شهر آب 2010، مع الاستمرار في تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية، وتقديم المشورة لها.

والمحور الثاني، الحفاظ علي الجهود السياسية والدبلوماسية والمدنية المبذولة لمساعدة الشعب العراقي وحل الخلافات المعلقة، ودمج اللاجئين والمشردين ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية ومعايير المساءلة.

أما المحور الثالث فهو اعتماد الدبلوماسية الإقليمية لضمان وتحقيق انسحاب مسئول يستطيع ان يوفر للعراق فرصة لتعزيز الأمن الدائم والتنمية المستدامة.

ان عنوان الانسحاب الأمريكي ستسم اسطره بقتامة اكثر شدة تتفرع منها الوان شتى من الفتنة والصراع الطائفي والفوضى والفساد المالي والإداري، وحلقة دامية نارية تلتهم الشعب العراقي لان الحقيقة واضحة تتلخص في ترك العراق لمصيره من أجل التفرغ التام في افغانستان وفي الوقت نفسه العمل علي تقليل النفقات المالية والعسكرية والبشرية في العراق مع ترك دول الخليج يواجهون عدم الاستقرار في العراق من ناحية والطموح النووي الايراني من ناحية أخرى خاصة في ظل عدم لم الشمل العربي.

ولابد أن يدرك صانع القرار السياسي الخليجي بان العراق يتمتع بثقل سياسي واقتصادي اهله ان يكون حتى وقت قريب عضوا في العديد من المؤسسات الخليجية المشتركة، وكانت هذه هي الحال منذ القدم . ولا يخفى على أحد ان قراءة موضوعة الانسحاب سيبتعد بنا عن إصابة الاهداف الحقيقية بشكل دقيق ، ولن نتمكن بعدها من ملامسة جوهر الاحداث.

هذه النقطة تحديدا تمت دراستها بشكل دقيق من قبل الحكومة العراقية، وإصرارها على تطبيق بنود الاتفاقية الامنية مع واشنطن وتأكيدها على ضرورة ان يكون انسحاب الجيش الامريكي في موعده المحدد ،هذا الإصرار لم يأت إلا بعد دراسة ميدانية مستفيضة لمدى جاهزية القوات العراقية في التصدي للملف الامني ، خصوصا وإن تلك القوات "العراقية" هي بالفعل من تمسك على أرض الواقع بزمام الجانب الامني منذ مدة ليست بالقصيرة، علاوة على إن خروج الامريكان من العراق سيكون كفيلا بسحب حجج الاخرين من العبث بالوضع الامني ،من خلال "خنق" وسائل إقناعهم لأتباعهم فيما يطلقون عليه "بالجهاد" ،حيث ستكون جبهتهم مكشوفة

تماما امام الجماهير ،وهذا الامر ينطبق كذلك على بعض دول الجوار التي ما لبثت ان تحرض الارهابيين على ضرورة "تحرير" العراق من دنس الاحتلال الامريكي , وبخروج الاخيرة من العراق انتفت واضمحلت أسباب التحريض تلك.

ويمكن القول إن الانسحاب الامريكي من العراق، وفشل واشنطن في التفاوض مع الحكومه العراقية في التمديد لبقاء قواتهم، يعد من اهم الاحداث التي مرت على العراق والمنطقة، خصوصا بعد إصرار رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي على أن يتحمل العراقيون إدارة بلادهم بمنأى عن أي تدخل أمريكي في نقطة أمنية كانت أم سياسية.

ثمة قراءات متعددة لهذا الموضوع ،تختلف بإختلاف الجهات التي تقف خلف تلك القراءات ، فتجاهل واشنطن للقلق الخليجي والاسرائيلي من انسحابها من العراق، والمجازفه "كما يقول هؤلاء" بترك العراق امام عاصفة من التجاذبات الاقليميه ، لايمكن ان تكون خطوة عبثية دونما تخطيط وتحسب لعواقبها من قبل الجانب الامريكي ،وهو الامر الذي يدفع ببعض الدول والاحزاب الى تبني القول بعدم أهلية القوات العراقية للتصدي للوضع الامني داخل البلاد ، وغرضهم من هذا القول هو لإعطاء "عنصر" قوة للجانب الامريكي اثناء مفاوضاته مع الحكومة العراقية وبعكس ما يحاول البعض من الايحاء اليه من ان واشنطن قد دأبت على تسريب صفقة مع الايرانيين طوال الشهور الماضيه تتعلق بمسألة انسحابها من العراق، فان الترويج لهذا التصور قد تم بالفعل واستخدم لايصال رسائل لبعض الدول والاحزاب العراقية كذلك، بل ان الكثير من المتابعين استدل بشكل جازم على فرص عدم محاسبة الرئيس السوري بشار الاسد على ضوء ورقة حاجة الامريكيين لايران وان الاجندة العربية لم تستكمل بعد،وهنا يبرز سؤال خطير . هل ستسلم واشنطن للأمر الواقع وتترك العراق بين كماشتي ايران وسوريا "كما توحى بهذه المخاطر بعض الاحزاب و دول المنطقة " !؟

من هنا سارع الامريكان الى تطويق إيران بجملة من الضغوط الاستباقية في محاولة منهم للقفز الى الامام في عملية نقل اللعب وتركيزه الى داخل الملعب الايراني والسوري ، والذي توج باثارة قضية السفير السعودي في امريكا، والذي يتوقع لاحقا ان يتبعه تصعيد مكثّف في فتح الملف النووي عبر تقرير شديد اللهجه يتهم ايران صراحة بجنبة عسكريه لملفها النووي، بالتوازي مع

زيادة الخناق على النظام السوري الذي يبدو ان الغرب عموما وبعض الدول الاقليمية قد اتخذوا قرار اسقاطه ،مع انعدام فرص اعادة تاهيله بعد المنحدر الدموي الذي انزلق فيه وهي من ابرز اشارات الخطوة الامريكيه .. مع عدم تجاهلهم لبعض الانعكاسات السلبية لهذا الصراع على ساحتي العراق والخليج بشكل خاص.

إن نجاح الولايات المتحدة في تمرير قضية السفير والملف النووي الايراني في مجلس الامن ، سيزيد من سخونة الاوضاع في المنطقه ليفرض حلا اما من خلال تسوية تبدو معالمها ضبابية بالنظر لتضارب اجندتي الطرفين شبه المعدومة "أمريك ا وإيران" . وإما باتجاه تهيئة الاوضاع لمواجهة محتومة مع الايرانيين بعد زيادة الخناق عليهم بعقوبات دوليه وحصار سياسي على جميع الصعد[ÎÔ].

قد يكون الانخراط في مواجهه عسكريه بينهما مستبعدا في الأفق القريب بالنظر إلى العوامل العسكرية والاقتصادية التي تحكم المنطقة والعالم في هذه المرحلة الحرجة ،إلا انه يجب إن لا ننسى إن ثمة احتمالا عقلائيا مقلقا بان تجعل أمريكا والغرب الحرب المدمرة ضد إيران وسوريا هي الرافعة الأساسية لإعادة الروح لاقتصادياتهم المريضة، ومن ثم الخروج من أزمتهم من خلال فتح "جبهات" جديدة، ليمضوا في صياغتهم للوضع الجيوسياسي في المنطقة بما يتوافق مع معالجاتهم لما يصادفهم من مشاكل ومعضلات.

رابعا: التحديات المفتوحة أمام الأمن الإقليمي الخليجي:دعوة لإعادة نظر.

تفترض دراستنا الى تحليل المشهد الأمني الإقليمي الخليجي بكل معطياته التي أفرزتها حرب الخليج الثالثة، وتطوراتها وتفاعلاتها لاسيما على الساحتين العراقية والإيرانية مع عدم إغفال تأثير البيئة الدولية، وذلك لتحديد ملامح المخاطر المحدقة بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك تحسبًا للقادم المجهول واستشرافًا لسيناريوهاته.والدراسة في منهجيتها تؤكد على مداخلتين: الأولى: – أن عدم وجود تنسيق عربي فاعل حول مسألة العراق حفاظًا على وحدة أراضيه، وتعميقًا لمفهوم المواطنة العراقية بعيدًا عن المرجعيات الطائفية، يضع الأمن الخليجي أمام خيارات ضيقة ومحدودة. ولاينسى العراقي ون الثمن الباهض لتدميره سواء بتسهيل احتلاله او عرقلة

استراتيجية بنائها .فضلا عن دفع اموال لمجرمي ارهاب وحرب داخل العراق من اجل زيادة القتل والدمار والفوضى فيه.

الثانية: – أن خطورة الموقف الأمني في الخليج العربي تدعو إلى تجاوز الخطاب السياسي الإنشائي واعتماد الخطاب السياسي البراجماتي والذي يضع الأطراف كل أمام مسؤولياته، فدخول القوات الأمريكية إلى العراق قاد إلى أزمة بدأت بانفلات أمني مازالت تتصاعد وتيرته. واطردت إلى اهتزازات إقليمية مازالت تعلو ذبذباتها، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة . وبعد انسحابها من العراق. أن تقوم بحل هذه الأزمة وإعادة الأمن إلى هذا البلد والاستقرار إلى المنطقة، حتى لا يتكرر في المنطقة ما حدث قبلاً في الصومال، فلقد انسحبت القوات الأمريكية من الصومال في ذروة تفاعلات الأزمة، ولم يخلف الانسحاب في توقيته تهدئة لها، ولكنه خلَّف على العكس تمامًا ، مزيدًا من تفاعلات الانشطار التي تطايرت بها شظايا الأزمة.

وفي النهاية تطرح الدراسة بعض المقترحات على الصعيدين العربي الخليجي والدولي للتعاطي مع التحديات الأمنية التي تشهدها المنطقة ، بهدف الاتفاق على ترتيبات وقائية في إطار منظومة عمل جماعي يحقق أمن الخليج واستقراره .

1.ضرورة تعزيز الثقة المشتركة بين الطرفين ،العراق ودول الخليج العربي على أسس الاحترام والتنسيق المشترك.

2.السعي لتجاوز آثار ومخلفات الماضي بكل مافيها من مؤثرات ومآسي،وفتح صفحة جديدة للعلاقات البناءة والخلاقة.

3.التوازن بين طرفي العلاقة،العراق ودول الخليج العربي واشعار الخليجيين بأن أمنهم من أمن العراق،وان العراق هو جزء اساسي في معادلة الأمن الخليجية.

4.بذل الجهود المشتركة والمخلصة لابعاد منطقة الخليج العربي من كل أشكال التهديد الخارجي،من خلال الابتعاد عن عقد الاتفاقيات الأمنية السرية أو عقد الصفقات المشبوهة من اجل كراسي قد لاتدوم لاصحابها ،وخلق اجواء للاستقرار والابتعاد عن سياسة المحاور.

5.قيام العراق بخطوات بناءة مؤسساتية وشعبية،وكذلك دول الخليج العربي لدخول العراق رسميا في اتحاد مجلس التعاون الخليجي،توخيا للفائدة المشتركة.

6.التحرك الدبلوماسي الفعال من اجل ترسيخ مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية ، مفادها أن حماية أمن المنطقة من مسؤولية دولها فقط بعيدا عن خلق الذرائع للتدخلات الخارجية.

الخاتمة

تضمن البحث في سطوره آثار الانسحاب الامريكي من العراق على مدركات صناع القرار الخليجي ، والقلق الذي ساورهم من تداعيات الانسحاب على أمنهم .

فاحتمالات عودة عراق قوي قد تع يد لاذهانهم رواسب وآلام الماضي . أو إن سيادة فوضى فيه قد تجر المنطقة لاعمال لايحمد عقباها.

وحقيقة ان النوايا والقلق الخليجي ليس من فراغ ،وربما باتت أحجيتهم ترهات في ظل عراق بذر بذرة حقيقية في الممارسة الديمقراطية.

وفي ظل هكذا نوايا ومدركات ناقشها بحثنا بعلمية وموضوعية،وخرج بتصورات لرؤية مستقبلية في ضوء تطلعات الحاضر وآفاق المستقبل.

فربما يشهد المستقبل القريب ان حسنت النوايا بين الاثنين وضوحا أكثرلتجاوز المدركات السلبية بناءً على المشتركات الجديدة التي ستخدم الاثنين معا.

فالجديد الذي يتطلع له العراق لابد ان يطوي صفحة الماضي، والعراق الموحد تحت قيادة وطنية ديمقراطية تقدمية لابد ان يعي دوره المسؤول في المنطقة كضامن للاستقرار والأمن فيه.

ان العراق قد استوعب دروس الماضي ويشعر باهمية موقعه وموقع المنطقة ذات الموارد الاستراتيجية المهمة،وهو يتطلع الى آليات جديدة للعلاقة مع دول الخليج العربي تستند إلى مواصلة العمل على معالجة الآثار المدمرة لحروب النظام الديكتاتوري والظواهر السلبية في العلاقات بين العراق وبلدان الخليج العربي والإسهام النشيط والفعال في النضال المشترك بشأن القضايا التي تواجهها هذه الشعوب والبلدان العربية ، وتعزيز روابط الانتماء واللغة ووحدة الأرض والثقافة والوشائج الروحية وتهيئة المقومات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية التي يتطلبها قيام وحدة عربية على أسس ديمقراطية في سياق متدرج ، تأخذ بالاعتبار الواقع العربي الملموس وتناقضاته الفعلية .

THE IMPACT OF U.S. WITHDRAWAL FROM IRAQ ON THE ARABIAN GULF

Instructor:
Ali Auda Al- Iqabee

Abstract

U.S withdrawal from Iraq is considered a major challenge for different and contrastive parties. However, it is a challenge for the Iraqis themselves to prove their ability to manage their own affairs and maintain internal security, without despotism and new dictatorships which seize the country under the pretext of keeping security and stability. It is also a challenge to local powers which named itself as «resistance to U.S occupation». So, if these conflicts and terrorism continue after the departure of the U.S troops, it is clear and doubtless that it will lead to violence and civil war.

It is also a challenge to Iraqi powers which are allied with Iran and Saudi Arabia. So the question will be: can these powers create independence from Tehran or Saudi Arabia especially the American troops, which form an equivalent power for these two powers, have withdrawn, or will it continue handing over Iraqi regions for neighbors, and scuttling the remnants of Iraqi sovereignty and independence?

It is also a challenge to Iran itself, which is no doubt, has the ability to control a huge and diverse country as Iraq, and fill the gap that would be after the U.S withdrawal. So if Iran continued its political expansion, it would put itself in a confrontation with Iraqi sectors which were prepared, under the U.S presence, to cooperate with. In addition to that, regional powers, such as Turkey and Arab Gulf countries, do not like Iran to control Iraq and intervene in its affairs.

Finally, it is a challenge to the Arab Gulf States, especially the direct neighbors of Iraq because since the war of 2003 those countries use the policy of disclaim from Iraq. They only prefer to watch Americans from afar. They do not wish the experience to fail in order not to be in the same chaos; also they do not wish the experience to succeed in order not to transfer to their countries. Now, after the American withdrawal, it would be absurd to continue in a policy which is purely negative and bad.

(*)كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.:Emeil alialikabi@yahoo.com

[1] د.محمد متولي،حوض الخليج العربي،القاهرة،مكتبة الانجلو المصريةج1،ط1، 1998،ص76.

[2] د.خالد المسالمة،الاحواز:الارض العربية المحتلة،المانيا،مركز الدراسات الالمانية العربية،مطبعة جامعة الرور-بوخوم،2008،ص13.

[3] مادلين اولبرايت،الجبروت والجبار،ترجمة د.عمر الايوبي،بيروت ،الدار العربية للعلوم-ناشرون،ط 1، 2007، ص155-170.

[4] أنتوني كوردسمان،العراق:اتجاهات العنف والضحايا من المدنيين 2005-2009،مركز الدراسات السياسية والدولية في واشنطن،العدد9،آيار2010،ص9.

[5] التقرير الاستراتيجي الاسرائيلي2007، الحلقة السادسة، ترجمة عليان الهندي، مدونة عليان الهندي، 18-1-2012.

[6] صامويل هنتنغتن، صدام الحضارات واعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ط2، 1999، ص169-187.

[7] الاستراتيجية الامريكية في العراق، صحيفة الدستور الاردنية، العدد 15575، الاحد9-9-2007، ص8.

[8] جون دايار، الفوضى التى نظموها: الشرق الاوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، بيروت، الدار العربية للعلوم - ناشرون، ط1، 2008، ص21-48.

[9] رانيا كرم، تصعيد محسوب: دوافع التهديد الايراني باغلاق مضيق هرمز،التحليل الان –السياسة الدولية، مركز الاهرام، 10كانون الثاني 2012. كذلك انظر:اغلاق مضيق هرمز:خيارات دول الخليج،تقدير موقف قطر،مركز الجزيرة للدراسات،29كانون الثاني 2012،ص1-6.

[10] سعد البزاز،حرب تلد اخرى:التاريخ السري لحرب الخليج،الاردن،الاهلية للنشر،ط 1، 1-1-1992،ص16-66.

[11] اسرائيل شامير،ماذا ارادت امريكا من العراق وكيف تعمل على تفكيكه،ولماذا؟،دمشق،مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية،تشرين الثاني2011،ص1-10.

[12] Trita Parsi,Treacherous Alliance:The Secret Dealing of Israel,Iran,and the United States,Yaele,University,2007,p22.

[13] البحرية الامريكية:ايران تعد زوارق انتحارية في الخليج،صحيفة الوسط اللبنانية،العدد3447،الثلاثاء14 شباط 2012.

[14] للاستزادة حول الموضوع انظر:د.يوسف خليفة اليوسف،مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، شباط 2011، ص446. كذلك ، آمال وطموحات حول توسيع مجلس التعاون الخليجي،البوابة18-5-2011، http://www.albawaba.com

[15] نظرية الامن لدول مجلس التعاون الخليجي،مجلة السياسي،المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 21-11-2011.

[16] سيف الدين ناصر،العراق في استراتيجية الامن القومي الامريكية الجديدة،بغداد،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، آيار2010. كذلك:العراق المحتل في استراتيجية الامن القومي الامريكي عام 2010، في 25–7–2010.

[17] بول روجرز، العمل العسكري ضد ايران: التأثير والتداعيات،عن مجموعة اوكسفورد البحثية، سلسلة تراجم رقم -58-، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آب2010، ص2-15.